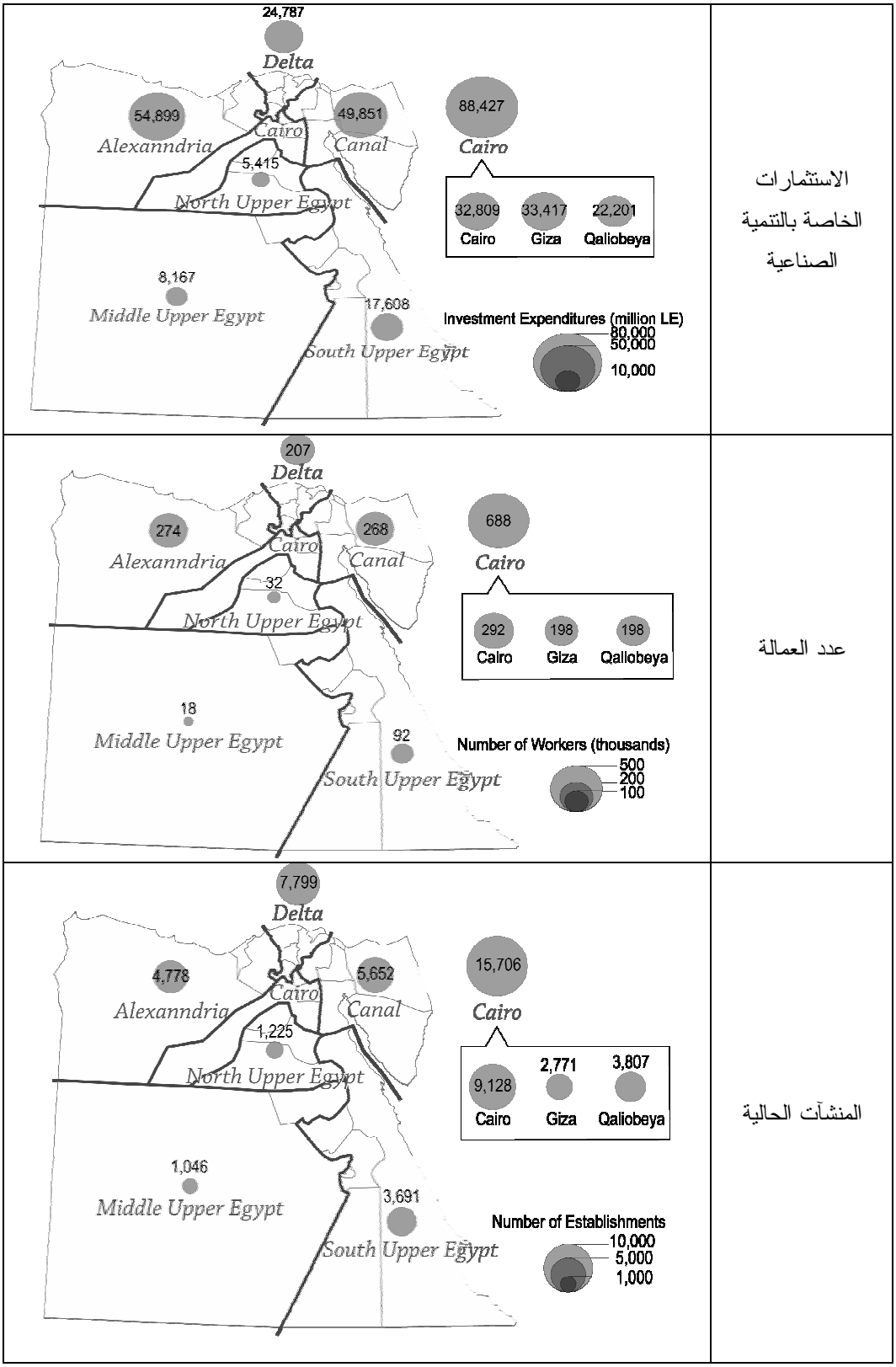

المصدر : إحصائيات الأنشطة الصناعية ,وزارة التجارة الخارجية والصناعة,2007

شكل رقم 1-1-20 توزيع حجم الاستثمار وعدد العمال والمنشآت الحالية طبقا للإقليم في مصر

(5) معدل البطالة

وقد أشار تعداد السكان لعام 2006 إلى أن معدل البطالة في مصر قد بلغ 9.3٪ (شكل رقم 1-1-21). ووفقاً لآخر التعدادات فإن محافظات قنا وأسوان في صعيد مصر تمثل أعلى معدلات للبطالة بين 12-20% , وقد تم تقدير معدل البطالة في إقليم القاهرة بين 8-12% عام 2006.

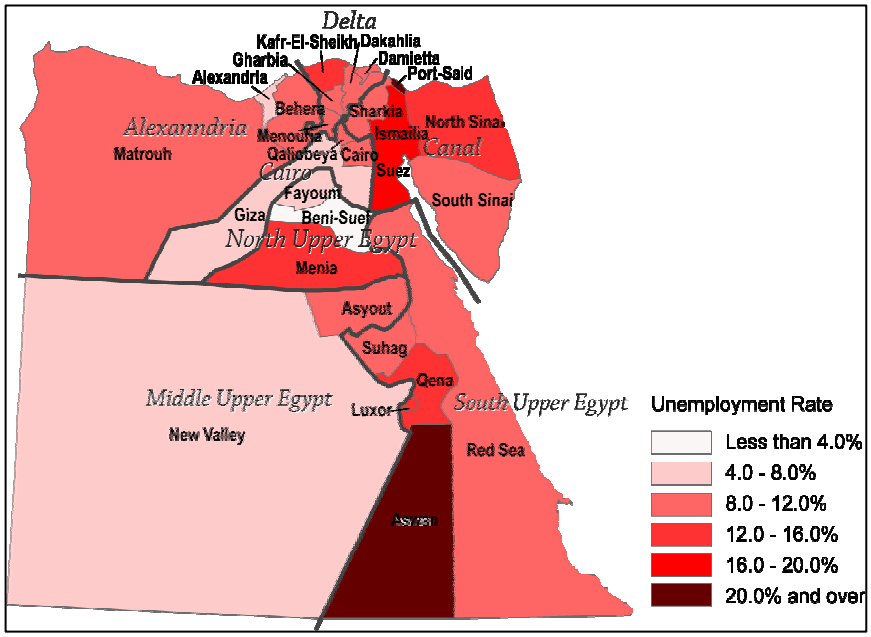

المصدر : التعداد , الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2006

شكل رقم 1-1-21 معدلات البطالة وفقا للمحافظة في 2006

3-1-1 مؤشر التنمية الاجتماعية

وبالنسبة للتنمية الاجتماعية، تم التركيز على ثلاث مؤشرات وهم نسبة المتعلمين، نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي بالإضافة إلى معدل الفقر. وقد جاءت نسبة المتعلمين منخفضة للغاية حيث تبلغ اقل من 50٪ في جميع محافظات منطقة شمال الصعيد وبعض محافظات أقاليم الإسكندرية والدلتا ومنطقة جنوب الصعيد (شكل رقم 1-1-22). وعلى العكس من ذلك، جاءت نسبة المتعلمين مرتفعة للغاية في محافظات القاهرة وبورسعيد ودمياط. وقد لوحظ التشابه بين الخصائص السابقة وبين خصائص نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي ومعدل الفقر (شكل رقم 1-1-22) كما لوحظ انخفاض نسبة الالتحاق وارتفاع معدلات الفقر في المحافظات التي رصدت بها نسبة المتعلمين منخفضة للغاية.

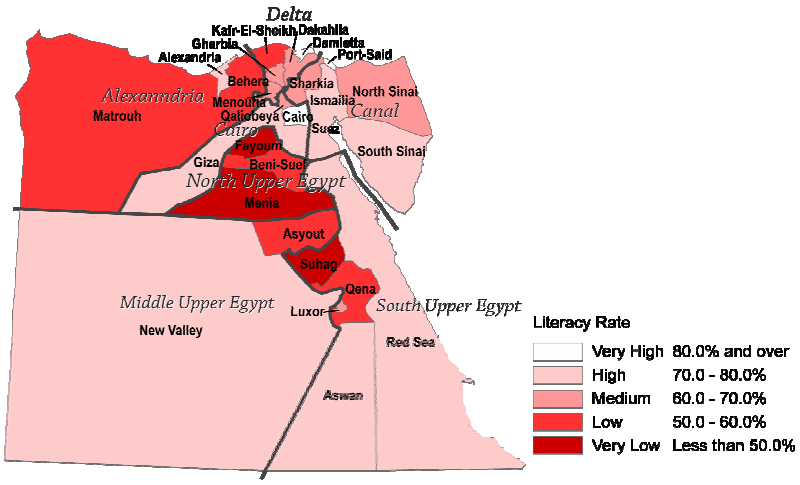	معدلات الامية
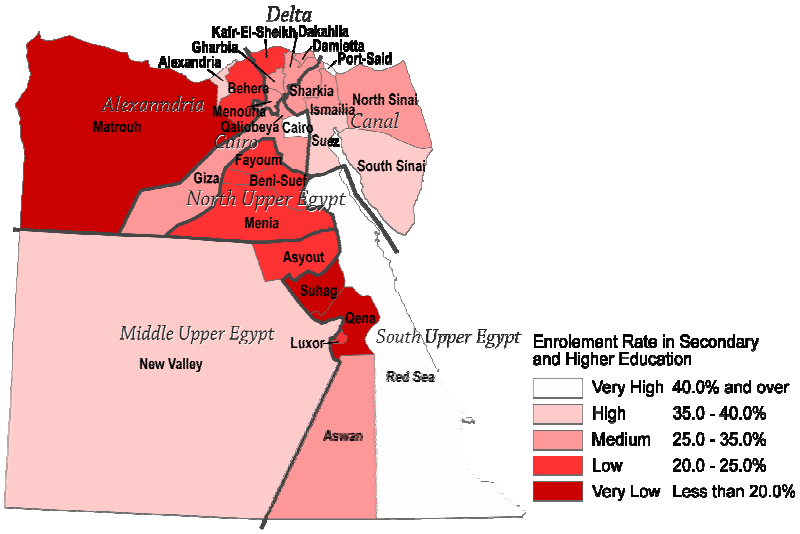	معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى والجامعى
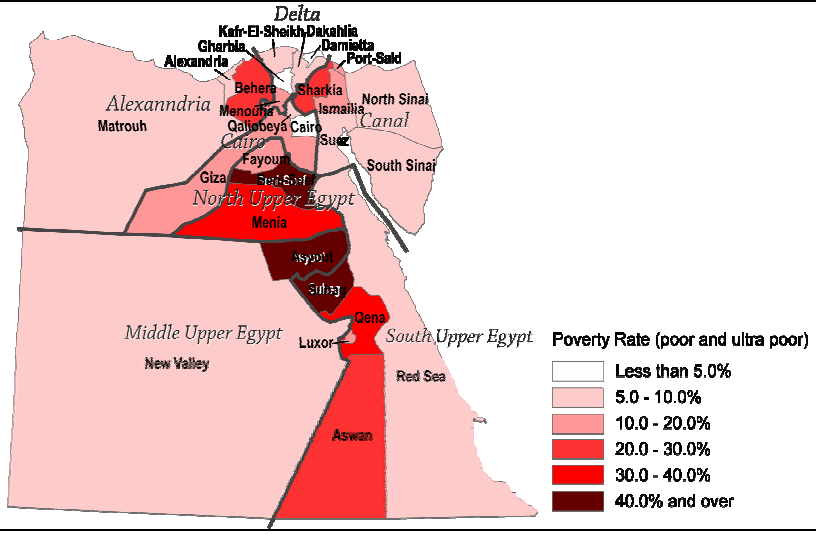	معدل الفقر

المصدر : تقرير التنمية البشرية لمصر 2005 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

شكل رقم 1-1-22 نسبة المتعلمين، نسبة الالتحاق وعدل الفقر وفقا للمحافظة في 2004

4-1-1 الخطة الخمسية السادسة (2007\2008 – 2011\2012)

(1) الرؤية بعيدة المدى (2022)

ومن اجل تنمية الاقتصاد المصري، قامت وزارة التنمية الاقتصادية (وزارة التخطيط سابقا) بالبدء في تنفيذ إستراتيجيتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى وأسمتها "الرؤية بعيدة المدى 2022). وتركز تلك الإستراتيجية على سبع ركائز أساسية للتنمية الاقتصادية يجب أن يتم تحقيقها بحلول عام 2022 (جدول رقم 1-1-2). وتقدم الرؤية مقترحا يطمح إلى وصول معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لنسبة تتراوح بين 6 أو 8٪ كما تقدم سياسة للتنمية العمرانية المستدامة والتي تهدف إلى خفض المعدل الزيادة السكانية سنويا ليصل إلى 1٪ والتوسع في مساحات الأراضي التي تشغلها مناطق العمران من 5٪ إلى 10٪ إلى 12٪ من إجمالي مساحات الأراضي. ويوضح جدول رقم 1-1-3 الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها تلك الرؤية.

جدول رقم 1-1-2 سبع ركائز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن الرؤية بعيدة المدى 2022

1) الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوجيه النمو العمراني نحو الأراضي الصحراوية
2) تخفيض معدلات النمو السكانى
3) تحقيق معدل نمو مرتفع ومستديم للناتج المحلي الاجمالي
4) إزالة العجز في ميزان المدفوعات تدريجياً
5) تخفيف النمو العالي والمستمر للناتج المحلي الإجمالي
6) تنمية رأس المال البشري وتحقيق التوظف الكامل
7) تحسين الخدمات الاجتماعية

المصدر : الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الإقتصادية الاجتماعية (2002-2007) ، وزارة المالية , 2002

جدول رقم 1-1-3 الأهداف المقترحة للرؤية بعيدة المدى 2022

المؤشر		البدئل	
		التقليدي	المتفاؤل
(1) التنمية الاقتصادية	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	6%	8%
	نسبة المساحة المأهولة بالسكان من إجمالي المساة	10%	12%
	معدل النمو السكانى	1%	1%
	حجم السكان فى عام 2022	90.8	86
	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات	9%	12%
	متوسط معدل النمو السنوي للواردات	5%	7%
	الميزان التجاري	**3.7**مليار دولار	**5**مليار دولار
	ميزان العمليات الجارية	**6.1** مليار دولار	**16.8** مليار دولار
	معدل التضخم	3%	5%
	معدل البطالة	5%	3%
	معدل الفقر (كنسبة من إجمالي السكان)	10%	6%

(2) التنميـــة الاجتماعية	معدلات الامية		7%	3%
	المؤشرات التعليمية	أ- التعليم الاساسى	100%	100%
		ب- ما قبل الجامعى	95%	100%
		ت- التعليم الجامعى وما بعد الجامعى	35%	40%

المصدر : الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الإقتصادية الاجتماعية (2002-2007) ، وزارة المالية , 2002

(2) استراتيجيات وأهداف الخطة الخمسية السادسة

وقد قدمت الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المشار إليها فيما يلي "بالخطة السادسة") خمسة محاور لرؤى واستراتيجيات التنمية في المستقبل كما هو موضح في (جدول رقم 1-1-4).

جدول رقم 1-1-4 المحاور الرئيسية والاستراتيجيات التنموية المقترحة في الخطة الخمسية السادسة

البند	البيان
المحاور الرئيسية للتنمية المستقبلية والرؤى	1) تنمية الفرد المصري 2) تطوير الإدارة والبنية المؤسسية وآليات الإصلاحات 3) تطوير القاعدة الانتاجية والموارد الطبيعية والاقتصادية 4) بناء القاعدة القومية للعلوم والتكنولوجيا وتطويرها 5) خلق تفاعل بين البيئة الإقليمية والنظام العالمي
استراتيجية التطوير	1) إعطاء دفعة للقطاعات التي تتمتع بمعدلات نمو متسارعة (على سبيل المثال : الصناعات التحويلية, التشييد والبناء,السياحة ,الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) 2) تبني سياسات التصدير للسلع والخدمات مع مراعاة توفير إحتياجات السوق المحلي وذلك لمنع الضغوط التضخمية والتأكد من الحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان التنمية المستدامة. 3) تطوير المؤسسات الصغيرة ومنتناهية الصغير للتوسع في القدرة على خلق الوظائف 4) تحقيق تنمية متوازنة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة الكبرى وهي : قطاعات انتاج السلع والخدمات, قطاعات الخدمات والبنية الأساسية المرتبطة بالانتاج بالاضافة إلى قطاعات التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية 5) فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية بينما يتم تدعيم وظائف المتابعة والتقييم للدولة 6) دعم المجتمع المحلي ومشاركة منظمات المجتمع المدني في جهود التنمية 7) تحسين مستويات المعيشة للفئات ذات الدخل المنخفض وذلك عن طريق : - التأثير على الدخل الأساسي وتوزيع الثروة من خلال سياسات التوظف , ونظام الملكية للأراضي الزراعية ,وكذلك المؤسسات الصغيرة والوحدات السكنية - التأثير على إعداة توزيع الدخل من خلال الاعانات النقدية والانسانية وسياسات التضامن الاجتماعي 8) تشجيع الاستثمار في صعيد مصر والمحافظات الصحراوية لتحقيق تنمية مكانية متوازنة 9) التنمية الريفية الإقتصادية الإجتماعية لتَخفيض الفجواتِ الحاليةِ بين المجتمعات الريفيةِ والحضريةِ، بالإضافة، لفَتْح مجالات للتوظيفِ، خصوصاً للمرأةِ الريفيةِ لتفيعل مشاراكتها الإقتصادية في هذه المجتمعات

المصدر : الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الإقتصادية الاجتماعية (2007/2008-2011/2012)، وزارة المالية , 2002

ويلخص (جدول رقم 1-1-5) الأهداف الكمية المقترحة في الخطة الخمسية السادسة. وتهدف الخطة الخمسية السادسة إلى تعزيز تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع يبلغ 8٪ سنويا من خلال تشجيع القطاعات الرائدة مثل الصناعات التحويلية، البناء، السياحة والاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وتؤكد الخطة أيضا على أهمية تحسين الظروف المعيشية لفئات الدخل المنخفض كما تشجع الاستثمار المكثف في منطقة صعيد مصر بالإضافة إلى النقاط الأخرى التي ركزت عليها الخطة.

جدول رقم 1-1-5 الأهداف المقترحة للخطة الخمسية السادسة

القطاع	المؤشر	الوحدة	المستهدف
التنمية الاقتصادية	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	/%سنويا	8
	متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	/%سنويا	6
	فرص العمل الجديدة	مليون	3.8
	معدل البطالة	%	5.5
	معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية	/%سنويا	12
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	مليار دولار سنوياً	14
	الأراضي المستصلحة الجديدة	فدان	900,000
	معدل نمو الانتاج الصناعي	/%سنويا	9
	معدل نمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	/%سنويا	11
	التوسع في توليد الطاقة الكهربائية	/%سنويا	7
التنمية الاجتماعية والبشرية	السكان	بالمليون	81.6
	معدل نمو السكان	/%السنة	1.90
	السكان تحت خط الفقر	%	15
	معدل الامية	%	20.0
	الوحدات السكنية الجديدة لمحدودى الدخل	1,000بالوحدة	415

المصدر : الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الإقتصادية الاجتماعية (2007/2008-2011/2012)، وزارة المالية , 2002

ومن اجل تعزيز الاقتصاد القومي، قامت الخطة الخمسية السادسة بتحديد القطاعات الرائدة مثل الصناعات التحويلية والسياحة والاتصال وتكنولوجيا المعلومات كما قامت الخطة بتحديد القيمة الإنتاجية المستهدفة للمجموعات الأساسية في قطاع الصناعات التحويلية كما هو موضح في (شكل رقم 1-1-23) حيث يكون من المتوقع أن تزيد كل مجموعة أساسية من القيمة الإنتاجية لها بمعدل 2.4 مرة خلال فترة تنفيذ الخطة.

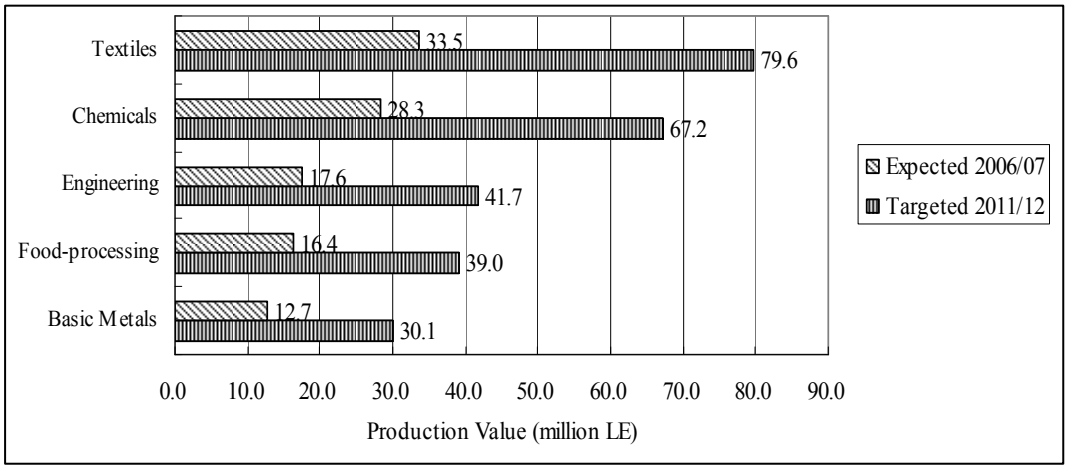

المصدر : الخطة الخمسية السادسة للتنمية الإقتصادية الاجتماعية (2007/2008-2011/2012)، وزارة المالية , 2002

شكل رقم 1-1-23 القيمة الإنتاجية الصناعية المقترحة في الخطة الخمسية السادسة.

قامت الخطة الخمسية السادسة باقتراح سبعة أنشطة ضمن القطاعات الرائدة، والتى لها مستقبل واعد وخمس صناعات جديدة في مجال الصناعات التكميلية. وتشتمل الأنشطة الواعدة على الأنشطة: الهندسية، الكهربائية، تصنيع الأغذية، الكيماويات، الأدوية، النسيج، الأخشاب، ومواد البناء. بينما تتضمن الصناعات الجديدة: الموتورات، الالكترونيات، المعدات الطبية، الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية.

ومن اجل تشجيع التنمية المحلية، وضعت الخطة الخمسية السادسة مخطط استثمار للمحافظات والأقاليم (شكل رقم 1-1-24). وتحظى منطقة صعيد مصر بأكبر نصيب من حجم الاستثمار ويبلغ أكثر من 3 مليار جنيه والذي يصل إلى مرتين ونصف ضعف حجم الاستثمار بالقاهرة.

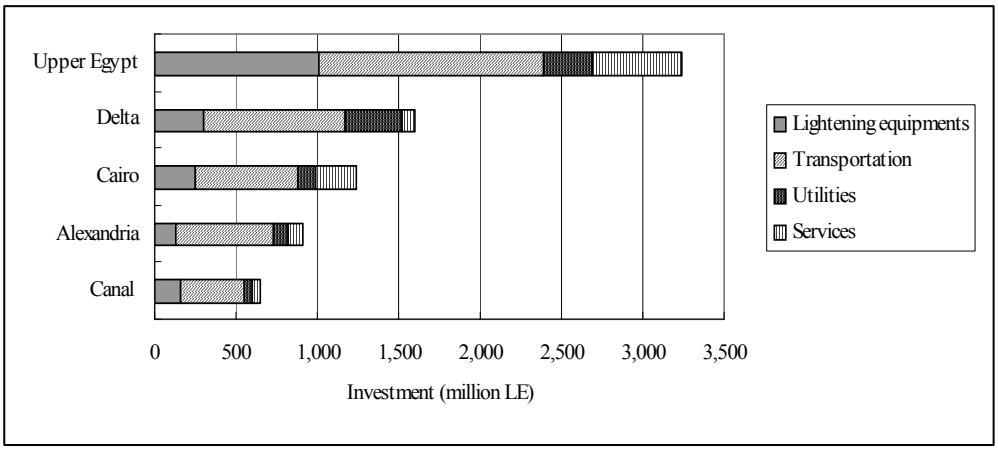

المصدر : الخطة الخمسية السادسة للتنمية الإقتصادية الاجتماعية (2007/2008-2011/2012)، وزارة المالية , 2002

شكل رقم 1-1-24 مخطط الاستثمار المقترح للوحدة المحلية طبقا للإقليم في الخطة الخمسية السادسة

5-1-1 النتائج المترتبة على الاقتصاد وتأثيره البنية الاجتماعية في مصر

(1) توزيع سكان الجمهورية

تتقارب معدلات نمو السكان في مصر مع البديل الثالث (المرتفع) المقترح من قبل مركز الديموجرافى بالقاهرة والذى يقدر معدل نمو السكان سوف يصل إلى 1.5٪ سنويا فى عام 2027 حيث يكون منخفضا انخفاضا طفيفا 1.54% عن المعدل المرصود للفترة خلال الخمس السنوات 2016- 2021 ، وعليه يقدر حجم السكان المتوقع في عام 2027 بنحو 103 مليون نسمة (شكل رقم 1-1-25 وشكل رقم 1-1-26).

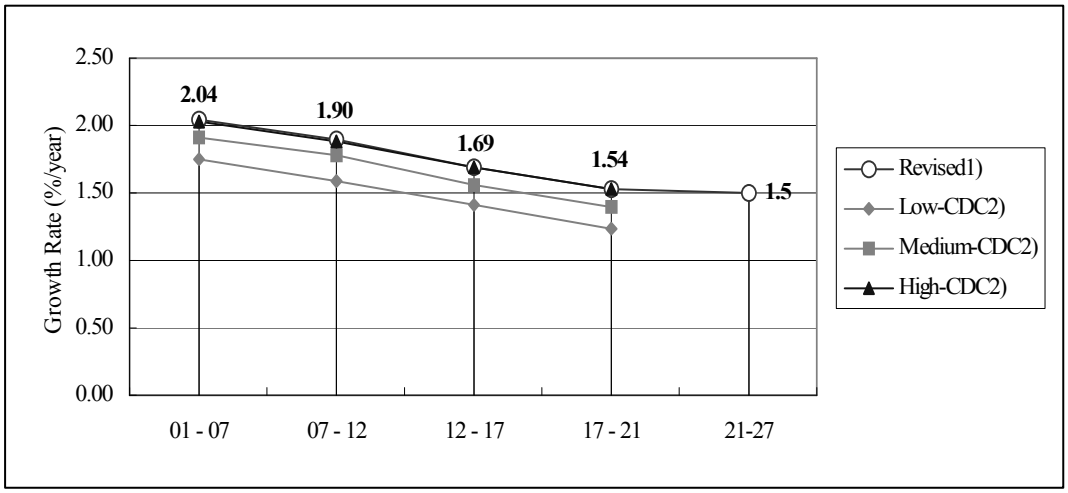

مصدر رقم 1) فريق العمل التابع للوكالة اليابانية للتعاون الدولي
مصدر رقم 2) مركز القاهرة الجغرافي ، 2001

شكل رقم 1-1-25 معدل نمو السكان بعد تعديله حتى عام 2027

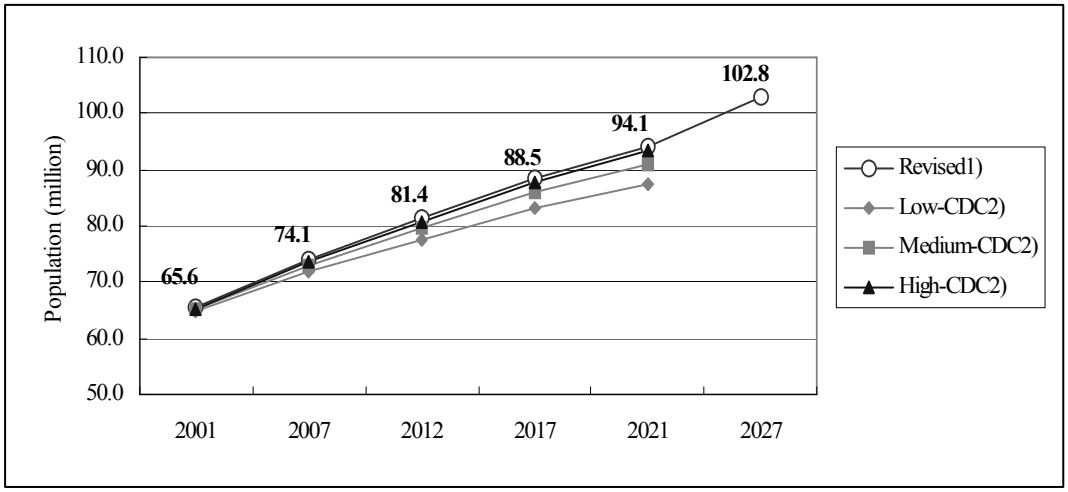

مصدر رقم 1) فريق العمل التابع للوكالة اليابانية للتعاون الدولي
مصدر رقم 2) مركز القاهرة الجغرافي ، 2001

شكل رقم 1-1-26 توقع حجم السكان المعدل حتى عام 2027

وبالرغم من تناقص نسبة سكان محافظة القاهرة من إجمالي سكان الجمهورية خلال الفترة 1976-2006، إلا أن نسبة سكان إقليم القاهرة بما في ذلك محافظتي الجيزة والقليوبية لازال ثابتا حيث يبلغ حوالي

25٪ من إجمالى سكان الجمهورية. وعلى مدى العقدين السابقين، تغير الاتجاه العام للسكان المقيمين بإقليم القاهرة من التناقص إلى التزايد من إجمالي السكان . ونستطيع أن نعتبر أن التزايد السكانى في إقليم القاهرة الكبرى ينتقل داخليا إلى المحافظات المجاورة ويستمر نصيب إقليم القاهرة من تعداد السكان على نفس المستوى البالغ 25٪ حتى عام 2027.

(2) الاقتصاد

في عام 2005\2006، شهد الاقتصاد القومي ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 7٪ والذي من المتوقع أن يرتفع مرة أخرى ليصل إلى 8٪ في فترة الخطة الخمسية السادسة. وبالرغم أن حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصر أصبح على قدم المساواة مع غيره في دول الشرق الأوسط، إلا أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد لازال بحاجة إلى تحقيق المزيد من الارتفاع. وتعكس الخطة الخمسية السادسة معدل نمو سنوي يصل إلى 6٪.

ومن اجل تعزيز الاقتصاد القومي، قامت الخطة الخمسية السادسة بتحديد القطاعات الرائدة مثل الصناعات التحويلية والسياحة والاتصال وتكنولوجيا المعلومات كما قامت الخطة بتحديد القيمة الإنتاجية المستهدفة للمجموعات الأساسية في قطاع الصناعات التحويلية حيث يكون من المتوقع أن تزيد كل مجموعة أساسية من القيمة الإنتاجية لها بمعدل 2.4 مرة خلال فترة تنفيذ الخطة.

وقد تضاعفت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في 2004\2005 – 2005\2006 مع تحول هيكل الاستثمار من قطاع البترول إلى القطاعات الغير بترولية. ولقد قدمت الخطة الخمسية السادسة مقترحا بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 4 مليار دولار في 2011\2012.

(3) التنمية الاجتماعية

وقد قدمت الخطة الخمسية السادسة مقترحا بتكثيف حجم الاستثمار في أقاليم صعيد مصر. وبناء على الجهود المتتابعة التي بذلتها (الخطة الخمسية الخامسة) ، سوف تشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ولكنها سوف تستغرق فترة من الزمن لتحقيق الأهداف المرجوة على المدى الطويل. سوف يستمر تركيز الأنشطة الاقتصادية والتركز الديموجرافي في إقليم القاهرة والأقاليم المجاورة له على المدى القصير والمتوسط كما انه من المتوقع أن يحتفظ الاستثمار بمعدله في هذا الإقليم.

1-2 الوضع الإقليمي ودور إقليم القاهرة

1-2-1 الظروف الاجتماعية الاقتصادية للإقليم

يسيطر إقليم القاهرة على النصيب الأكبر من الأنشطة الاقتصادية وحجم السكان على مستوى جمهورية مصر العربية والأقاليم المجاورة. ومن اجل تحديد المهام والعقبات في منطقة الدراسة، تم النظر في الوضع الإقليمي ودوره في هذا القسم من الدراسة. وتغطى الدراسة أقاليم القاهرة والدلتا وأجزاء من أقاليم الإسكندرية والقناة وشمال الصعيد. وقد جاء الإقليم في هذه الدراسة تحت مسمى القطاع الشمالي لجمهورية مصر العربية.